مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية
Tobruk University Journal of Social & Human Sciences
ISSN: 2789-5068
www.jshs.tu.edu.ly

مدينة نواكشوط بين تحديات الهجرات الداخلية ورهانات التنمية الحضرية

THE CITY OF NOUAKCHOTT BETWEEN THE CHALLENGES OF INTERNAL MIGRATIONS AND THE CHALLENGES OF URBAN DEVELOPMENT

إعداد

د.كواد سيدي أبكر

جامعة نواكشوط، موريتانيا.

jewadsidi@gmail.com

الملخص

يتناول هذا المقال إشكالية الهجرات الداخلية الوافدة إلى مدينة نواكشوط وتأثيرها على جهود التنمية الحضرية، لما سببته من اختلالات مجالية واقتصادية واجتماعية، إذ جعلت تلك الهجرات من العاصمة إحدى أسرع عواصم شمال غرب إفريقيا نمو ديمغرافيا حين انتقل سكانها من حوالي 5800 نسمة سنة 1960 إلى 1.3 مليون نسمة سنة 2022، ويهدف لمعرفة انعكاسات هذه الهجرات على السكان والخدمات بالمدينة.

وقد كشفت الدراسة عن نمو سريع لسكان المدينة بفعل الهجرات الداخلية، مما طرح ويطرح تحديات جمة للتنمية الحضرية، وهو ما يترجمه بجلاء واقع البنية التحتية وواقع الخدمات بها، سواء تعلق الأمر بنوعية المتوفر منها أو بكميته.

الكلمات المفتاحية: مدينة نواكشوط، الهجرات الداخلية، التنمية الحضرية، موريتانيا.

Abstract :

This article deals with the problem of internal migrations coming to the city of Nouakchott and their impact on urban development efforts, due to the spatial, economic and social imbalances they caused, as these migrations made the capital one of the fastest demographically growing capitals of Northwest Africa when its population moved from about 5,800 people in 1960 to 1.3 million people in 2022, and aims to know the repercussions of these migrations on the population and services in the city.

The study revealed the rapid growth of the city's population due to internal migrations, which posed and poses many challenges to urban development, which is clearly reflected in the reality of infrastructure and the reality of services in it, whether it is related to the quality or quantity of available ones.

Keywords: Nouakchott city, internal migrations, urban development, Mauritania.

المقدمة:

تقع مدينة نواكشوط فلكيا عند تقاطع دائرة العرض 17 °، 18` شمالا، و خط الطول 15°،56` غربا. في أقصى غرب الجمهورية الإسلامية الموريتانية، عند التقاء النطاقين الصحراوي والساحلي، و تحدها ولاية الترارزة من جميع الجهات عدا الغرب فيحدها المحيط الأطلسي، وتربط شبكة الطرق الوطنية المدينة بعواصم الولايات الموريتانية بواسطة طرق معبدة، كما تربطها طرق معبدة وأخرى ممهدة بجميع أنحاء الوطن تقريبا، مما سهل تدفق المهاجرين الداخليين إليها في ظل تعاظم هيمنتها على المجال الوطني برمته، وهو ما كان له انعكاسات عديدة على التنمية الحضرية بالمدينة؛ منها ما هو مباشر كتزايد سكانها وما سببه من ضغط متزايد على الخدمات التي ظلت تعاني كما وكيفا رغم أهمية المتوفر منها، كما يشكل القطاع الثالث أكبر مشغل للقوى العاملة في المدينة بنسبة تناهز 78% من مجموع الشغيلة بالمدينة.

إشكالية البحث:

ما إن تأسست مدينة نواكشوط سنة 1958 وباشرت وظائفها كعاصمة سياسية وإدارية لموريتانيا حتى أصبحت وجهة مفضلة لأعداد متزايدة من المهاجرين الداخلين الذين قدموا في البداية بتشجيع من الدولة، قبل أن تصبح الأوساط الريفية الحاضنة الرئيسية لغالبية السكان من البدو الرحل والمزارعين طاردة بسبب موجات الجفاف المتكررة، وما ألحقته من أضرار بالأنشطة الاقتصادية التقليدية متسببة في هلاك المواشي وتردي إنتاجية الأراضي الزراعية، فاتحة المجال لهجرات داخلية واسعة كان لمدينة نواكشوط حظ وافر منها، ليعرف سكانها بذلك نموا ديمغرافيا سريعا انعكس على السكان والتنمية الحضرية وعلى مستوى الخدمات والبنى التحتية التي يحتاجونها فمشاكل الخدمات كلها ترتبط بالتحول السريع الذي عرفته المدينة منذ إنشائها. فما هي أهم التحديات التي

تطرحها الهجرات الداخلية إلى المدينة؟ وكيف أسهمت في النمو السكاني السريع الذي عرفته العاصمة نواكشوط؟ وما مدى تأثيرها على رهانات التنمية الحضرية على الصعد المجالية والاقتصادية والاجتماعية؟.

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة للإجابة على أسئلة الإشكالية من فرضيتن أولاهما أن الهجرات الداخلية أثرت على النمو الديمغرافي لسكان مدينة نواكشوط لكن تأثيرها جهود التنمية الحضرية ومقارباتها ظل محدودا.

أما الفرضية الثانية فترى أن الهجرات الداخلية إلى العاصمة نواكشوط سببت تزايدا سريعا في حجم سكان المدينة وشكلت ضغطا كبيرا على الخدمات والمرافق العامة بالمدينة مما أربك جهود التنمية الحضرية وقلل من فاعليتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز انعكاسات الهجرات الداخلية على مدينة نواكشوط من زاويتين أساسيتين تتمثل إحداهما في النمو السريع لسكان المدينة بفعل هذه الهجرات الوافدة، بينما ينظر من الزاوية الأخرى إلى الآثار التي سببها هذا النمو المفاجئ للسكان من تحولات مجالية واقتصادية واجتماعية عميقة عجزت سياسات تدبير المجال الحضري عن مواكبتها فتعمقت مشكلاتها وزادت أزماته.

أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى إبراز دور الهجرات الداخلية في نمو سكان مدينة نواكشوط، وما ترتب عليه من تحولات طالت مجالات حضرية حيوية كالسكن والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات.

منهجية الدراسة:

للإحاطة بهذه الإشكالية تم الاعتماد على مناهج عدة أهمها المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لتتبع الهجرات الداخلية نحو العاصمة نواكشوط ومدى تأثيرها على جهود التنمية الحضرية في أبعادها المجالية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية تخطيطا تنفيذا.

1- الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط:

ظلت موريتانيا حتى منتصف القرن العشرين عبارة عن مجال رعوي زراعي فسيح تندر فيه المراكز الحضرية إلا ما كان من مدن أقيمت على خطوط التجارة الصحراوية قديماً وسمحت مصادر مياهها من عيون وآبار باستمرارها وقيام واحات للنخيل بأوديتها. ومع إحكام المستعمر الفرنسي قبضته على عموم المجال الموريتاني في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين بدأت تظهر مستقرات أخرى بإيعاز من الإدارة الاستعمارية لإقامة روابط ثقافية وتجارية مع السكان المحليين فضلاً عن الحاميات العسكرية ومن بينها الحامية العسكرية التي أنشأت سنة 1903 في موقع مدينة نواكشوط حالياً (تم استقلال البلاد سنة 1960 واتخاذ مدينة نواكشوط عاصمة لها) وفي مثل هذه الظروف أخذت تيارات الهجرة الداخلية تتبلور شيئاً فشيئاً وبدأ المهاجرون يتوافدون على

المدن أملاً في الحصول على الخدمات وفرص العمل ولكن أعدادهم ظلت قليلة إلى أن اجتاحت الساحل الإفريقي موجات جفاف متتالية كانت أولاها 1968 - 1973 ثم 1982-1984 وفي مطلع التسعينيات من القرن العشرين كذلك (حليمي عبد القادر، 1998، ص 110)، وبما أن ظاهرة الجفاف لا زالت سائدة في هذا الإقليم الساحلي فإن ظاهرة الهجرة لا زالت مستمرة، بل لا تزال المنطقة حتى اليوم عرضة للجفاف وآثاره الكارثية. لذلك كان وقع الجفاف على القطاع الريفي (الرعي، الزراعة، الصيد التقليدي) شديداً تمثل في إلحاق أضرار كبيرة بهذا القطاع الذي كان يعيل أكثر من 70 % من السكان فاضطر ممتهنوه لهجرة الوسط الريفي بحثاً عن بديل يؤمن لهم قوت حياتهم.

وإذا كان خيار الهجرة بالنسبة لسكان الريف مصيرياً فإن الوسط الحضري لم يكن ليستطيع أن يؤمن لهم كل ما يحتاجونه فهو لا يزال في طور النشأة والتشكل وخدماته إن وجت فهي ضعيفة التحمل حتى على مستوى أحسن المدن حالاً مثل مدينة نواكشوط العاصمة السياسية والإدارية للبلد ومدينة نواذيبو العاصمة الاقتصادية ومدن التعدين (مناجم الحديد في الزويرات و افديرك، والنحاس في مدينة اكجوجت)، هذه المدن (باستثناء مدينة نواكشوط) بعيدة عن مناطق الكثافات السكانية، وتعاني أيضاً من العزلة وهي أمور تضاف إلى مجموعة العوائق التي تحول دون وصول المهاجرين إليها بأعداد كالتي وصلت بها إلى مدينة نواكشوط، ومن هنا فإن عامل المسافة وما يرتبط به من تطور وسائل وطرق النقل ليس إلا واحداً من مجموعة عوامل قد تعيق أو تحفز الهجرة وبالتالي يجب وضع تلك العوامل في الحسبان إلى جانب الدوافع والأسباب الحقيقة للهجرة سواء التي أعلنها المهاجرون أو تلك المستخلصة من تشخيص الواقع المعاش في مناطق الأصل والوصول. وعلى العموم فإن الموضوعات المتعلقة بظاهرة الهجرة كثيرة ومتنوعة ومن المتعذر الإحاطة بها خاصة في ظل غياب الإحصاءات التي تمكن من تتبع جوانب الهجرة المختلفة لذلك سوف تتم دراسة أسباب الهجرة ونتائجها وتحليل علاقتها بالنمو السكاني والخدمات في مدينة نواكشوط بالقدر الذي يستدعيه إيضاح تلك الجوانب، ولن تحظى خصائص الهجرة والأوساط المصدرة للمهاجرين بكثير من الاهتمام كذلك. فما هي أسباب الهجرة إلى مدينة نواكشوط، وما هي نتائجها؟.

2-1 أساب الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط:

يرتبط تفسير أسباب الهجرة مهما كانت بعاملي الطرد والجذب، كما أن هذه الأسباب لابد أن ترتبط بمنطقة الأصل أو الوصول أو الشخص المهاجر نفسه، وفي كل الحالات تظل لكل هجرة عقبات تعترضها تضعف وتقوى تبعاً لقوة عامل الدفع وضعفه، وهكذا يلاحظ أن أسباب الزحف الريفي نحو المدن في موريتانيا متعددة ويمكن حصرها في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ثم الأسباب المناخية.

تختلف العوامل المحركة للهجرات الداخلية صوب العاصمة نواكشوط من طبيعية تتمثل أساساً في ظاهرتي الجفاف والتصحر وآثارهما على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بموريتانيا فمنذ سنة 1968 انتابت موريتانيا موجات متتالية من الجفاف أجبرت الكثير من السكان على الهجرة من الريف إلى المدن بعد أن فقدوا مقومات الحياة الريفية بشقيها البدوي القائم على تربية الحيوان والزراعي الأكثر استقراراً إذ قضى الجفاف على المواشي التي كان أغلب السكان يمتهنون تربيتها، وعلى المساحات الصالحة للزراعة، وكان

لذلك وقع مباشر على الحياة الرعوية والزراعية للسكان نتيجة تراجع الزراعات المطرية والفيضية على النهر وفقر المراعي وندرتها وانخفاض مناسيب المياه ونضوب كثير من الجداول والبرك إضافة إلى التدهور الكبير للغطاء النباتي والعشبي وانقراض أنواع عديدة من الحيوانات البرية التي كانت تعيش في هذا النطاق قبل حلول الجفاف"(ولد المحبوبي، سيد عبد الله، 1997، ص 183). إن نقص الأمطار كان من أخطر مخلفات الجفاف لتأثيره السريع والمباشر على اقتصاديات سكان الريف وعلى حياتهم بصفة عامة، ولذلك يصعب تقييم الآثار المختلفة للجفاف والتصحر على مختلف الأصعدة وإن كانت التقديرات الرسمية في نهاية 1972 أظهرت أن 90% من المواشي قد هلكت في المناطق الشمالية والجنوبية الغربية من البلاد في حين كانت الخسارة أقل في المناطق الجنوبية الشرقية 40% (ولد المحبوبي سيد عبد الله، 1984، ص 80) ولكن موجة الجفاف الحادة في بداية الثمانينيات كان لها الأثر الكبير على المواشي في عموم المجال الموريتاني. ولم يقتصر تأثير الجفاف على هذا الجانب فقط بل إن المحاصيل الزراعية تناقصت هي الأخرى بشكل ملحوظ ولم يتجاوز إنتاج الحبوب سنة 1972 نسبة 10% من نظيره سنة 1969 قبل حدوث الجفاف (ولد المحبوبي سيد عبد الله، 1984، ص 80).

في هذه الظروف أعلنت نسبة كبيرة من المهاجرين أن البحث عن العمل والعلاج وهلاك المواشي هي أسباب مباشرة لهجرتهم، فقد كانت وراء هجرة نسبة كبيرة تزيد على 65% من المهاجرين إلى نواكشوط سنة 1971 وذلك حسب النسب التالية 49.33%، 8.00%، 8.00% على التوالي إضافة إلى عوامل أخرى تعتبر وثيقة الصلة بتلك العوامل كمرافقة المعيل أو الزوج وغيرها، كما أظهرت دراسة أخرى أجريت سنة 1984 زيادة معتبرة لنسبة الباحثين عن العمل حيث وصلت إلى 53.0% من المهاجرين إلى المدينة سنة 1982، كما ارتفعت نسبة المهاجرين بسبب فقدان القطيع إلى16.00%، وتراجعت نسبة المهاجرين لأسباب صحية إلى 3.6% فقط، وكان الحصول على المساعدات الغذائية التي توزع مجاناً بشكل دوري على سكان نواكشوط دوره في جلب نسبة 8.00% من المهاجرين وتفاوتت نسب بقية الأسباب بين 3.6% و1.6% من المهاجرين.، وهناك عوامل اجتماعية ساهمت في الهجرة إلى مدينة نواكشوط يأتي في مقدمتها الرق والاضطهاد في المجتمع الأصلي للمهاجر ذي الطبقية الحاسمة مما يضطر بعض أفراده للهجرة هروباً من الظلم والاسترقاق أو للحصول على مكانة محترمة في مجتمع المدينة، كما أن البعض يهاجر إلى المدينة لممارسة أعمال لا يسمح العرف في مجتمعه التقليدي بممارستها مثل مهنة (الحلاقة، والصيد، وبيع الألبان وغيرها).

وفي المقابل عملت الجهات الرسمية على تركيز الاستثمارات في مدينة نواكشوط منذ نشأتها لإعطائها الدور القيادي في البلاد كما شجعت الهجرة إليها من خلال توزيع قطع الأراضي وبعض المساعدات الأخرى مجاناً، هذا فضلاً عن دورها السياسي والإداري كعاصمة وكواجهة للبلاد على الخارج وعلى المحيط الأطلسي وهو ما جعل المهاجرين من الداخل والخارج يقصدونها أكثر من غيرها.

تضاعف سكان مدينة نواكشوط عشرات المرات خلال فترة وجيزة بفعل الهجرات الداخلية إلى المدينة، وهي هجرات وفدت في البداية على العاصمة وكادت تقتصر المناطق القريبة منها (الترارزة، البراكنة، إنشيرى) بحكم الجوار الجغرافي خلال الفترة ما بين

1960 و 1970، ومن الشمال نتيجة حرب الصحراء والتغيرات المناخية التي طال تأثيرها المجال الوطني برمته وأجبرت مئات آلاف الأشخاص على تغيير مناطق إقامتهم وأنماط عيشهم.

الخريطة 1: موقع مدينة نواكشوط

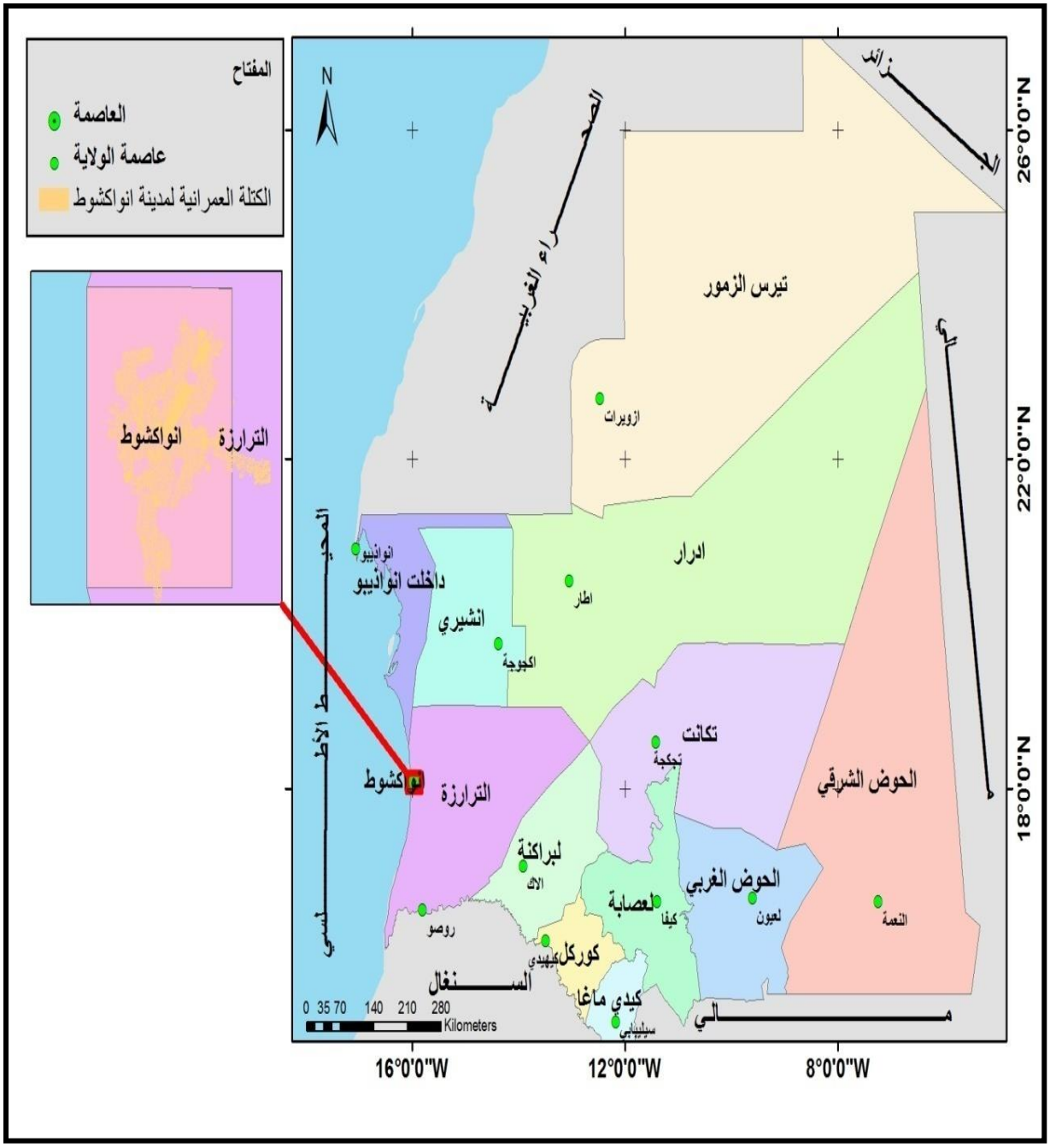

المصدر: محمد الحسن ولد الشيخ محمد، 2012، ص 15.

د.كواد سيدي أبكر

2-2 الهجرة الداخلية إلى مدينة نواكشوط ودورها في النمو السكاني:

ارتبطت حياة الموريتانيين بظاهرة الهجرة منذ القدم لارتباطهم بنشاط الرعي والانتجاع، وما يعنيه ذلك من ترحال دائم وعزوف عن الاستيطان، إلا أن هذه الوضعية ستعرف تغيرا جذريا خاصة مع قيام الدولة الوطنية سنة 1960، وتواتر موجات الجفاف والتصحر وما ألحقته من أضرار بالغة بالأنشطة الريفية وفي مقدمتها التنمية الحيوانية والزراعة (Pitte, J.R. 1977, P 87.)، مما جعل الأوساط الريفية طاردة لسكانها فاتجهوا صوب المراكز الحضرية، وشكلت العاصمة نواكشوط وجهة مفضلة لأعداد متزايدة من المهاجرين الدخلين فقد انتقل سكانها من حوالي 5800 نسمة سنة 1960 إلى حوالي 1.3 مليون نسمة سنة 2022 (**الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)**، 2018، ص 20)، و لا شك أن عوامل عديدة أثرت في تيارات الهجرة الداخلية المتجهة صوب العاصمة نواكشوط شدة واعتدالا وتباطئا، فهي مدينة المهاجرين دون منازع، ذلك أن نتائج أول تعداد عام للسكان والمساكن أجري سنة 1977 تفيد أن 78.7% من سكان المدينة مهاجرين (**محمد بباه ناصر**،2007، **الصفحة** 153)، وكان لعامل القرب الجغرافي دور مهم في تزويد المدينة بالمهاجرين حيث أسهمت ولايتا الترارزة ولبراكنة بثلث سكان المدينة سنة 1977 (**محمد بباه ناصر**،2007، **الصفحة** 153).

أما تعداد 1988 فقد أوضحت نتائجه أن ولاية إنشيري فقدت نسبة 43.9% من سكانها لصالح مدينة نواكشوط مقابل نسبة 25.4% لولاية اترارزة، و 21.6% لولاية تكانت، و 20% من مواليد لولاية آدرار.

أصبحت مدينة نواكشوط بعد أقل من نصف قرن على إنشائها أهم مدن موريتانيا على الإطلاق فمن الناحية الديمغرافية زادت نسبة سكانها من 27% من سكان موريتانيا سنة 2013 إلى 28% سنة 2015 ومن المتوقع أن تصل إلى 32.6% سنة 2030 وإلى 33.3% سنة 2040 (المخطط التوجيهي، 2018، ص 55) سجلت المدينة معدلات نمو مختلفة بلغت ذروتها خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إبان اشتداد تيارات الهجرة حيث وصلت 15% سنويا، لتتراجع مع مطلع عقد التسعينيات إلى حدود 2.5% سنويا وهي تدور الآن حول 4% سنويا (المخطط التوجيهي، 2018، ص 10) و تحتضن المدينة حاليا حوالي 60% من سكان الحضر فيها، وقد انتقلت نواكشوط من قرية لا يتجاوز سكانها 5800 نسمة سنة 1960 إلى مدينة بلغ عدد سكانها 393325 نسمة عام 1988 و 558195 نسمة عام 2000، ثم سنة 958399 سنة 2013، ليصل هذا العدد 1.3 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2022، وتحتضن المدينة كل المؤسسات المدنية والسياسية؛ حيث يوجد فيها القصر الرئاسي والوزارات ومقر البرلمان وسفارات الدول الأجنبية وفروع الشركات والمنظمات الدولية ومحطات الإذاعة والتلفزة وغيرها.

الجدول 1: نسبة السكان المولودين في ولايات الوطن و أصبحوا مقيمين في نواكشوط سنة 1988

الولايات	نسبة المواليد في الولايات الداخلية والذين سكنوا نواكشوط (النسبة المئوية من سكان الولايات)
الحوض الشرقي	6.7

الحوض الغربي	10.6
لعصابة	11.4
كوركول	8.9
لبراكنة	13.4
اترارزة	25.4
آدرار	20
داخلة نواذيبوا	8
تكانت	21.6
كيدماغة	4
تيرس الزمور	11.6
انشيري	43.9
نواكشوط	92.5

المصدر: محمد بباه محمد ناصر، 2007، ص 153.

الشكل 1: نسبة سكان نواكشوط حسب محل الميلاد 1988.

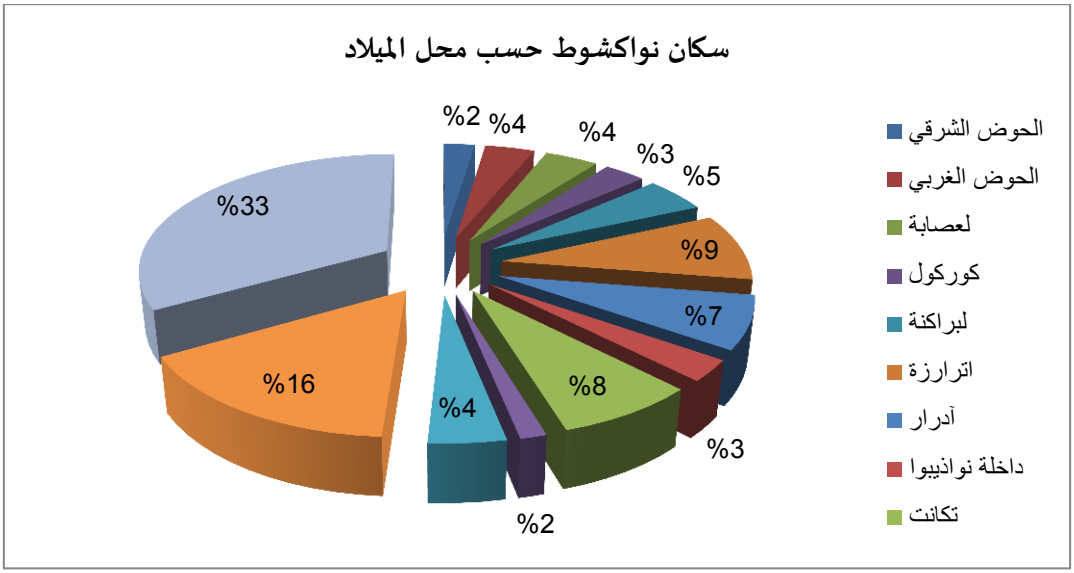

المصدر: محمد بباه محمد ناصر، 2007، ص 153.

لقد نمت مدينة نواكشوط في الفترة 1960-2022 نمواً ديمغرافياً سريعاً، كان لعامل الهجرة الداخلية فيه الدور الأبرز، وتفاوتت معدلات هذا النمو تفاوتاً ملحوظاً إبان تلك الفترة، مما ساعد على رصد ثلاث مراحل هي:

1- المرحلة الأولى من (1960-1969) كانت معدلات النمو السكاني فيها سريعة؛ حيث وصلت حوالي 13% سنوياً.

2- المرحلة الثانية فيما بين عامي (1970-1988) سجلت فيها معدلات النمو السكاني ارتفاعاً ملحوظاً، كان بحدود 10% سنوياً. وهو أقل من معدلات النمو في الفترة الأولى.

3- المرحلة الثالثة من (1989-2001) بدأت معدلات النمو السكاني فيها بالتراجع؛ كانت بحدود 3.75% سنوياً.

وهكذا أسهمت الهجرة الداخلية في نمو عدد سكان مدينة نواكشوط إسهاماً كبيراً منذ 1960 حتى 1989، لتتراجع فيما بعد إلى حدودها الدنيا إذ لم تتجاوز نسبتها من النمو السنوي 0.4% فقط، لتسجل معدلات الهجرة إلى مدينة نواكشوط تزايدا من جديد منذ عام 2001 أوصل معدل النمو السكاني إلى 9.3%سنة 2008. قبل أن يتراجع إلى 4% سنويا سنة 2017 (المخطط التوجيهي، 2018، ص 10) لقد كانت هذه المراحل كفيلة بتضاعف عدد سكان مدينة نواكشوط عشرات مرات.

الجدول 2: تزايد سكان مدينة نواكشوط للفترة (1960–2022).

السنوات	عدد السكان	نسبة تزايد سكان نواكشوط
*1960	4980	—
*1970	40000	%803.2
* 1975	104054	%260.1
1977	134704	%129.4
1988	393325	%292
2000	558195	%142
2013	958399	%133.2
*2022	1300000	%240.90

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن: 1977، 1988، 2000، 2013، ومصادر أخرى.

لقد حولت الهجرات الداخلية مدينة نواكشوط من منطقة مهجورة إلى قرية ثم إلى مدينة كبيرة تتفوق على جميع مدن وولايات البلد من حيث عدد سكانها، وكانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحرك الأساسي للهجرات الداخلية إلى المدينة، ثم جفاف السبعينيات كعامل طرد قوي، فتوافد المهاجرون فرادى وجماعات على العاصمة وتعددت مصادر الهجرة وتضاعفت أعداد المهاجرين، فمدينة نواكشوط تدين بوجودها للهجرة إن لم تكن مدينة المهاجرين (**ولد المحبوبي سيد عبد الله**، 1997، ص 179)، إذ لا تزال آثار الجفاف تفرض نفسها وتلعب دورا حاسما في حركة السكان داخل المجال الوطني، فضلا عن الدور الذي لعبه ميلاد الدولة الحديثة وما ترتب عليه من توجه إلى الاستقرار والتحضر.

وقد تعززت الهجرات الداخلية بمرور البلاد بأزمات سياسية أهمها حرب الصحراء في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وما أدت إليه من نزوح لسكان الشمال الموريتاني نحو مدينة نواكشوط، وكذلك الأزمة الموريتانية السنغالية في نهاية الثمانينيات، وما تمخضت عنه من عودة للموريتانيين الذين كانوا يقيمون في الدولة المجاورة، وعلى العموم يمكن ذكر العديد من نقاط الجذب والطرد على مستوى كل من منطقتي الوصول والأصل فعلى مستوى هذه الأخيرة أدى الهروب من الضغوط الجماعية، وفقدان القطيع وما يعنيه من فقر وبطالة، وكذلك قلة الاستثمارات المخصصة للريف الذي يعاني أصلا من نقص في الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم إلى طرد السكان من الريف باتجاه المدن التي تعد أحسن حالا من حيث توفر الخدمات والانفتاح الاجتماعي (Frérot Marie Anne et Ould Mahboubi Sidi Abdoullah, 1998, P 23)، كما أن الالتحاق بالمعيل والأقارب وكذلك تشجيع الدولة في بداية قيامها للهجرة إلى العاصمة، وتوفر فرص للعمل كلها شكلت عوامل جذب للمهاجرين من داخل البلاد (**ولد المحبوبي سيد عبد الله**، 1984، ص 77).

كما ساعدت شبكة الطرق التي تربط العاصمة بعديد المدن والمناطق الداخلية من تدفق المهاجرين إليها، خاصة طريق الأمل الذي ربط المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية بالعاصمة وبلغ طوله 1200 كلم (**ولد سيدي كواد**، 2008، ص 185).

3- تأثير الهجرات الداخلية على التنمية الحضرية بمدينة نواكشوط:

شهدت مدينة نواكشوط منذ نشأتها دينامية سكانية سريعة ترجع في جزء كبير منها إلى هجرات وافدة واسعة إلى المدينة، ارتبطت بعوامل عديدة أهمها الجفاف الذي شهدته المنطقة منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فضلا عما حظيت به المدينة من استثمارات جعلت منها أكبر سوق وطني لفرص العمل والخدمات حيث تسهم بنسبة 31% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويستحوذ القطاع الثالثي على 66% من الناتج الإجمالي للمدينة (المخطط التوجيهي، 2018، ص 55). ومع ذلك ظلت تعاني من اختلالات مجالية كثيرة ومتعددة تظهر جلية ضعف بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية فأضحت مجالا للإقصاء والتهميش الاجتماعي، والتلوث البيئي، وعنوانا لنقص الخدمات، وعكس ما يؤمل فيها من عيش كريم ظلت مجالا لإنتاج الفقر والبؤس الاجتماعي وتواضع مؤشرات التنمية الحضرية مترجمة بذلك محدودية نتائج السياسات التنمية عامة والتنمية الحضرية خاصة على المستويين المحلي والوطني، وهو ما يظهر بجلاء من ثنائية النمو السكاني وتطور الخدمات بالمدينة.

د.كواد سيدي أبكر

الخريطة 2. البنية الحضرية لمدينة نواكشوط 2016.

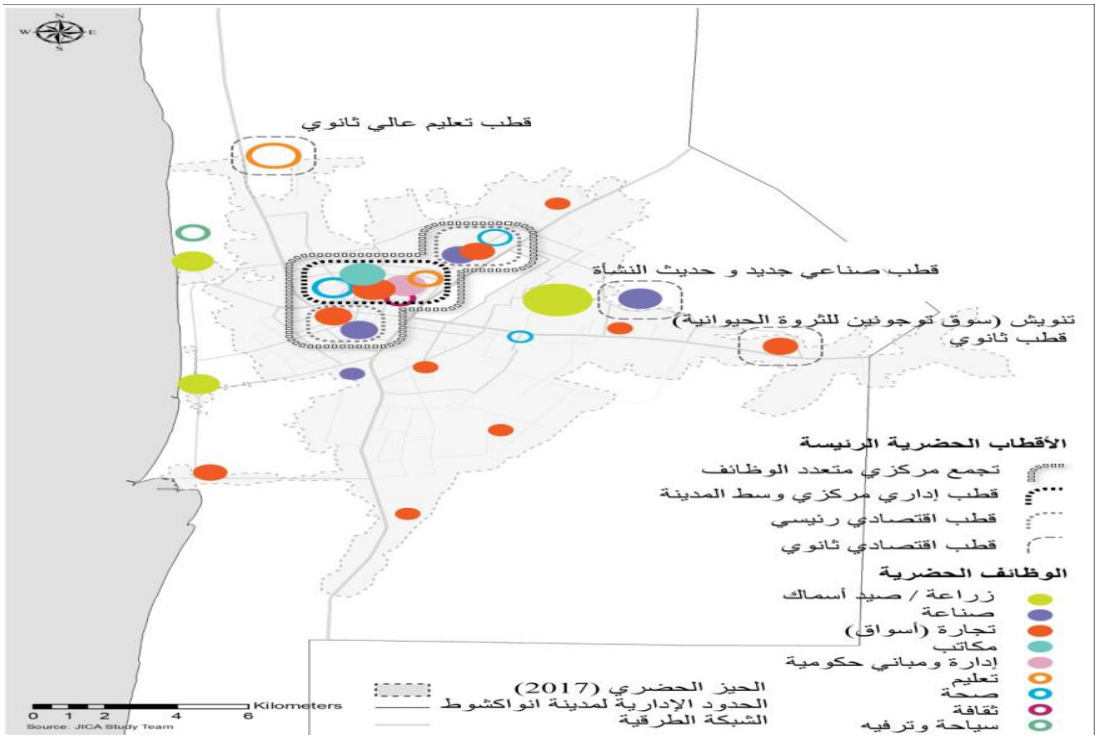

المصدر: المخطط التوجيهي للمدينة، 2018، ص 22.

3-1 تزايد سكان المدينة وتطور الخدمات:

تتركز بمدينة نواكشوط أنشطة اقتصادية وخدمية هامة تمد السكان بحاجاتهم، وتوفر فرصاً نادرة للعمل والاستثمار لأن وزنها الديمغرافي جعل منها أكبر سوق استهلاكي في موريتانيا، هذا فضلاً عن دورها التجاري الذي يؤهلها لاستيراد 75% من حاجات البلاد من الخارج وتصدير 30% من منتجاتها، وتضطلع بوظائف اقتصادية وخدمية أخرى تدعم مركزيتها ونفوذها على كامل التراب الوطني. كما تستأثر الفعالية الثالثة (الخدمات) بنسبة 77.56% من العمال حسب تعداد عام 2000.

هذا إلى جانب جاذبية المدينة التي بدأت منذ عقد الستينيات من القرن الماضي بسبب تركز المؤسسات الإدارية والخدمية بها فاستطاعت أن تجذب أعداداً من العمال لـ"توفر فرص العمل، كما زحف إليها الأجانب للقيام ببعض المهن والتخصصات التي لا يتقنها البدو مثل أعمال صيانة السيارات والهندسة المعمارية والكهرباء وميادين الخدمات الاجتماعية كالطب والتعليم وهي أعمال تستدعي خبرة لا تتوفر محلياً، وهناك مجالات أخرى لا تحتاج إلى التخصص لكن العرف يحول دون امتهان المواطنين البيض لها استقدمت المدينة الأجانب لمزاولتها كالحلاقة والحدادة والقصابة والأعمال الترفيهية والغناء"(حليمي عبد القادر، 1998، ص 109). كما جذبت المدينة عدداً من الموريتانيين للعمل في الأنشطة التقليدية كتربية المواشي والزراعة والصناعة التقليدية وغيرها.

تتركز في مدينة نواكشوط أغلب المؤسسات التجارية والصناعية والخدمية ورؤوس الأموال والبنوك وغيرها، وهكذا فإن"السبب في الزيادة المستمرة يعود إلى توفر المرافق الحضرية الجديدة من مصحات وإدارة ومدارس وإذاعة وجرائد، ودخول الكهرباء والماء إلى المنازل"(حليمي عبد القادر، 1998، ص 109)، ومما لا شك فيه أن أكثر هذه الخدمات جاذبة للسكان بخاصة الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك التجارة والنقل، فمنذ إنشاء المدينة وهي تستأثر بأغلب المؤسسات التعليمية مما أدى إلى هجرة أسر وأفراد من مختلف أنحاء الوطن للاستفادة منها في الوقت الذي كانت فيه المناطق الداخلية تعاني نقصاً حاداً في مجال التعليم ورغم انتشار المدارس الثانوية والإعدادية والمدارس الإبتدائية على عموم التراب الوطني إلا أن نواكشوط لا زالت تحتكر كل مؤسسات التعليم العالي والفني والتقني فضلاً عن معاهد التعليم الأصلي والأهلي (المحاضر) والتعليم الخاص (الحر) في هذه المدينة، وهذا ما شجع ويشجع الأهالي في الداخل للهجرة إليها طلباً لخدماتها التعليمية، كما يحرص الخريجون على البقاء في العاصمة أملاً في الحصول على فرص العمل. أما الخدمات الصحية فقد كان دورها أقوى في العقود الأولى من الاستقلال لقلة المؤسسات الصحية والأطباء في الداخل إذ ظلت بعض المدن محرومة منها لفترة طويلة بينما كانت مدينة نواكشوط تحتضن القسط الأوفر من الأطباء والمؤسسات الطبية، وبعد تحسن الخدمات الصحية في الداخل من خلال تواجد المستشفيات والمستوصفات في بعض المناطق قلت الهجرة لأسباب صحية إلا ما يكون من حالات تحتاج إلى تخصصات أو أجهزة طبية لا تتوفر بالمستشفيات الأخرى بخاصة أن المستشفى الوطني الأول في البلاد وأغلب العيادات المتخصصة إنما تتركز في نواكشوط، وكثيراً ما تتحول زيارة بعض المرضى للمدينة إلى إقامة نهائية فيها وغالباً ما يلحق بالمهاجر ذووه للإقامة أيضاً بعد أن ينجح في الحصول على عمل أو قطعة أرض أو غيرها. وفي الفترة الأخيرة وبعد أن خفت حدة الجفاف نسبياً ظل توفر فرص العمل وتطور الخدمات على مستوى مدينة نواكشوط وحرمان الريف من أكثرها مؤثراً تأثيراً بالغاً في استمرار توافد المهاجرين على المدينة طامحين إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية فينخرطون كلما سنحت الفرصة في أنشطتها وحرفها المختلفة كـ "حرفة التجارة التي تستقطب الكثير من المهاجرين، فقد أصبحت أهم وسيلة للثراء،... ولم تستقطب مهنة التجارة الموريتانيين فقط بل كذلك الأجانب الذين بلغ عددهم سنة 1988 حوالي 27000 نسمة أغلبهم من اللبنانيين الذين اشتهروا بمراكزهم التجارية في بلدان غرب إفريقيا"(حليمي عبد القادر، 1998، ص ص 109، 110).

3-2 الضغط على الخدمات وتعثر تنمية القطاع الثالث

لم تمهل الهجرات الداخلية سلطات المدينة الناشئة حتى ترسي أسسا قويمة من البنية التحتية والخدمات وتكتسب خبرة في مجال التنمية الحضرية تضمن تطوير المدينة (**ولد سيدي كواد، 2022، ص 17**)، وتجعلها قادرة على استيعاب آلاف السكان الذين وفدوا من البادية بعد هلاك مواشيهم صفر اليدين تقريبا. مما انعكس على نوعية الخدمات المقدمة لسكان المدينة وكميتها، سواء تعلق الأمر بمؤسسات التعليم بمختلف مراحله وما تعرفه من اكتظاظ في الفصول ونقص في طاقم التدريس، كما تظهر الخرائط عدم انتظام توزيع المدارس عبر أحياء المدينة، ففي الوقت الذي تكون متقاربة في بعض الأحياء تتباعد في أحياء أخرى، وتضم بنية التعليم في مدينة نواكشوط 174 مدرسة ابتدائية عمومية (**مجموعة نواكشوط الحضرية، 2011، الصفحة 59**) موزعة على أحياء المدينة و يبلغ متوسط الفصول في هذه المدارس 8 فصول لكل مدرسة تقريبا. أما بالنسبة للتعليم الثانوي فتوجد في المدينة

13 إعدادية و 16 ثانوية بها 424 فصلا. وفيما يخص التعليم العالي تحوي المدينة جامعة عمومية واحدة ومعاهد ومدرستين للتعليم العالي إضافة إلى جامعات حرة بدأت تعرفها المدينة في السنوات الأخيرة (الجامعة اللبنانية، جامعة عبد الله بن ياسين .(.....

وبالنسبة للخدمات الصحية فإن مدينة نواكشوط تعاني من نقص كبير في مجال التغطية الصحية بسبب نقص الكوادر الطبية والمستشفيات والنقاط الصحية والأسرة، وتحتاج النقاط والمراكز الصحة القائمة للصيانة والتزويد بالتجهيزات الضرورية لتضطلع بالدور المنوط بها على الوجه الأكمل.

ويبلغ عدد المنشآت الصحية العمومية واحدا وخمسون منشأة صحية: موزعة على تسع مستشفيات واثنتان وعشرون نقطة صحية وسبعة عشر مركزا صحيا، فضلا عن تسعة وأربعين منشأة صحية خصوصية تضم مستشفى و 14 عيادة و 22 مكتب تشخيص و 12 عيادة لطب الأسنان (مجموعة نواكشوط الحضرية، 2011، الصفحة 56).

وتعكس الطوابير اليومية من المرضى أمام المؤسسات الصحية، وطول فترة الانتظار اللازمة لمقابلة الأخصائيين، ولجوء بعض المواطنين للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج مدى الضغط على الخدمات الصحية من جهة، وكون الجهود المبذولة من طرف الدولة أو المنظمات الدولية الداعمة وشركائها في المجال الصحي لا زالت بعيدة من تحقيق أهدافها من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى فإن مشكلة توفير المياه الصالحة للشرب واكبت المدينة منذ نشأتها، ورغم تعدد الحلول والتدابير التي اتخذت للتغلب على هذه المعضلة، إلا أنها ستبقى في صدارة أولويات صناع القرار ومخططي التنمية، فبحيرة إديني الجوفية لم تعد تفي باحتياجات المدينة من المياه، أما جلب المياه من نهر السنغال عبر آفطوط الساحلي الذي تم تنفيذه سنة 2010، فقد خفف من أزمة العطش لكن مياهه تأتي من خارج الأراضي الموريتانية.

أما حاجيات مدينة نواكشوط للطاقة فقد ظلت تزداد يوما بعد يوم بحكم حجم سكانها وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، ويشكل التوسع العمراني إحدى التحديات التي تواجه توصيل الكهرباء إلى جميع أحياء المدينة، التي تملك ثلاث محطات لتوليد الطاقة، وإذا كانت أعداد المشتركين في تزايد مطرد فإن تغطية جميع أحياء المدينة بالشبكة الكهربائية يظل هدفا استراتيجيا، فالمدنية التي تم ربطها سنة 2002 بشبكة الكهرباء لدول استثمار نهر السنغال، ظلت تعاني نقصا في مجال الطاقة ناتج عن عدم كفاية الحصة المخصصة لموريتانيا، نظرا للتقديرات الخاطئة لحجم سكان المدينة، وارتفاع الطلب على الكهرباء حيث وصل مجموع الإنتاج اليومي منها 394581 كيلوات / يوميا سنة 2000، فضلا عن 22381 كيلوات/ ساعة مخصصة لضخ المياه من إديني.

ويتم توزيع الكهرباء على أحياء المدينة عن طريق شبكة بطول 395 كلم و 334 نقطة تحويل، و شبكة من الأسلاك العلوية تقدر ب 545 كلم، وقد وصل عدد المشتركين 56600 مشترك سنة 2008 (communauté urbaine de .(Nouakchott, 2008. P 54

ومهما يكن فإن الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط وما سببته من نمو متسارع لسكان المدينة أثر بشكل لافت على جميع الخدمات وفي مقدمتها التعليم والصحة والمياه والكهرباء والنقل السكن وغيرها...(Amextipe, 2007, P 176)

4- تحليل النتائج:

شهدت مدينة نواكشوط منذ نشأتها دينامية سكانية سريعة ترجع في جزء كبير منها إلى هجرات وافدة واسعة إلى المدينة، ارتبطت بعوامل الجذب في منطقة الاستقبال (مدينة نواكشوط) المتمثلة في فرص العمل والخدمات، وعوامل الطرد على مستوى مناطق الإرسال (الريف بشقيه البدو الرحل والريف المستقر) وأهمها الجفاف الذي شهدته المنطقة منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين وما ألحقه من أضرار بالاقتصاد (تربية المواشي والزراعة)، هذه العوامل وغيرها جعلت مدينة نواكشوط ملاذا للفارين من الآثار السيئة التي خلفتها السنون العجاف على مناطقهم وأنشطتهم الاقتصادية، والهاربين من الحروب والتوترات السياسية أو من ظلم المجتمع.

وإذا كان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور السبق في تحريك الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط منذ اتخاذها عاصمة لموريتانيا ونقل العاصمة إليها من مدينة سينلوي السنغالية سنة 1960 إلا أنه في مطلع سبعينيات القرن العشرين أخذ عامل الجفاف يزداد وطأة ويحتل المرتبة الأولى كعامل أساسي في طرد السكان من الأرياف نحو المدينة، ومن أهم ما يلاحظ في نمو سكان نواكشوط لهذه الفترة أنه أخذ يتماشى ومنحنى كمية الأمطار السنوية عبر السنوات، العلاقة بينهما عكسية تماماً، فبقدر ما تقل الأمطار السنوية بقدر ما تزيد أعداد المهاجرين لنفس السنة (حليمي عبد القادر، 1998، ص 110). لأن نقص الأمطار كان من الشدة بحيث قضى على المواشي والمحاصيل الزراعية.

كشفت الدراسة عن وجود حالة من عدم الرضا بين سكان مدينة نواكشوط حيال مستوى جودة الخدمات وأداء الجهات المعنية بشؤون المدينة عامة، وإن كان وضع الخدمات فيها أحسن حالاً من وضعها في بقية المدن والمراكز العمرانية داخل البلاد؛ وهو ما شجع الهجرة إليها فزاد سكانها وتوسع عمرانها. وتحوي المدينة اليوم حوالي 51 مركزاً صحياً بمعدل مركز صحي واحد لكل 25 ألف نسمة تقريباً، ويسهم العوز وانخفاض المستوى المعيشي والعادات الغذائية السيئة وغيرها، في تعرض أعداد كبيرة من سكان المدينة لأمراض خطيرة، ويسهم التلوث البيئي جراء انتشار القمامة وغيرها من مصادر التلوث في ظهور أمراض خطيرة ومعدية كالأمراض الجلدية وأمراض العيون والإسهال وغيرها. وتتفوق المدينة في مجال التعليم على سائر المدن الموريتانية؛ إذ تحتضن كافة مؤسسات التعليم العالي والتقني والمهني، ومع ذلك

تعاني الخدمات التعليمية فيها من مشكلات جمة، وتصل نسبة الأمية بين سكانها إلى 22% حسب نتائج تعداد عام 2000. ومن ناحية أخرى أظهر هذا التعداد أن نسبة مساكن الصفيح (أكواخ وخيم) تبلغ 20% من مجموع مساكن نواكشوط عام 2000، وتفتقر تلك المساكن إلى الخدمات الحضرية المختلفة. ويشكل نقص المياه عائقاً في وجه تنمية المدينة وتطويرها؛ إذ لا تلبي الكميات المتوفرة منها حاجات المدينة في مجالات الاستهلاك المنزلي والخدمات والأنشطة الاقتصادية، ولا تزيد نسبة المساكن التي تصلها شبكة مياه الشرب 25% من مجموع مساكن المدينة حسب تعداد عام 2000، أما النسبة المتبقية فتعتمد على شراء

مياه لا يمكن الاطمئنان لنظافتها لسوء الظروف التي تحيطها بدءً من إنتاجها وانتهاء بتوزيعها. وعلى صعيد آخر تصل الكهرباء بشكل نظامي إلى نسبة 40.90% من مساكن المدينة حسب تعداد عام 2000. وبخصوص الصرف الصحي توجد بالمدينة شبكة قديمة متهالكة لا تعالج سوى نسبة 6% من المياه العادمة وتعتمد عليها نسبة قليلة من المنازل، فجودة الخدمات في الغالب دون المستوى المطلوب، وكمياتها غير كافية

شهدت مدينة نواكشوط تحولاً حضرياً متسارعاً ومفاجئاً أحاطته ظروف صعبة كشح المياه النقية الصالحة للشرب والاستخدامات المنزلية وندرة الموارد المالية، وحداثة عهد المهاجرين الريفيين بالحضر، وتركيز الحكومات الموريتانية على ما اعتبر أولويات بالنسبة للدولة الناشئة، إلا أن واقع الحال يشير إلى ضعف النتائج المحققة في مجال التنمية الحضرية، وقصور الجهود المبذولة فيها عن بلوغ الأهداف المرسومة لها في ظل تلك المعوقات مجتمعة.

يظهر تحليل البيانات المتوفرة عن الموضوع أن المجال الموريتاني شهد في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين هجرات داخلية واسعة النطاق غيرت فيها نسبة مهمة من السكان وسط إقامتها وفروع أنشطتها، فاستقبلت المدن أعداداً كبيرة من المهاجرين لا تحتاجهم في صناعاتها ولا تقدر على تأمين الخدمات لهم، فظهرت فيها مشكلات جديدة وتعمقت أخرى كانت قائمة واستعصت هذه وتلك على الحل، فالسكن والمياه والكهرباء والتعليم والصحة وغيرها خدمات ضرورية لا غنى عنها، ولكن توفيرها . يتطلب من بين ما يتطلب . خبرة في التخطيط الإقليمي تعي أهمية الوقاية والعلاج وما يتطلبه ذلك من فهم للماضي واستيعاب للحاضر واستشراف للمستقبل يضمن تحقيق أهداف سياسة لامركزية واضحة المعالم تحقق التوازن الإقليمي، وتعمل كل القطاعات والمشاريع الاستثمارية وفق خطة شاملة على بلوغ أهدافها من خلال برامج مرنة يمكن أن تتعامل بشكل ناجع مع أي معطى لم يكن متوقعاً لحظة وضع الخطط التنموية، وهو ما يحتاج إلى قدر من الشمولية والاستمرارية والصرامة في التطبيق

الخريطة 3. الخدمات المقترحة لمدينة نواكشوط 2040.

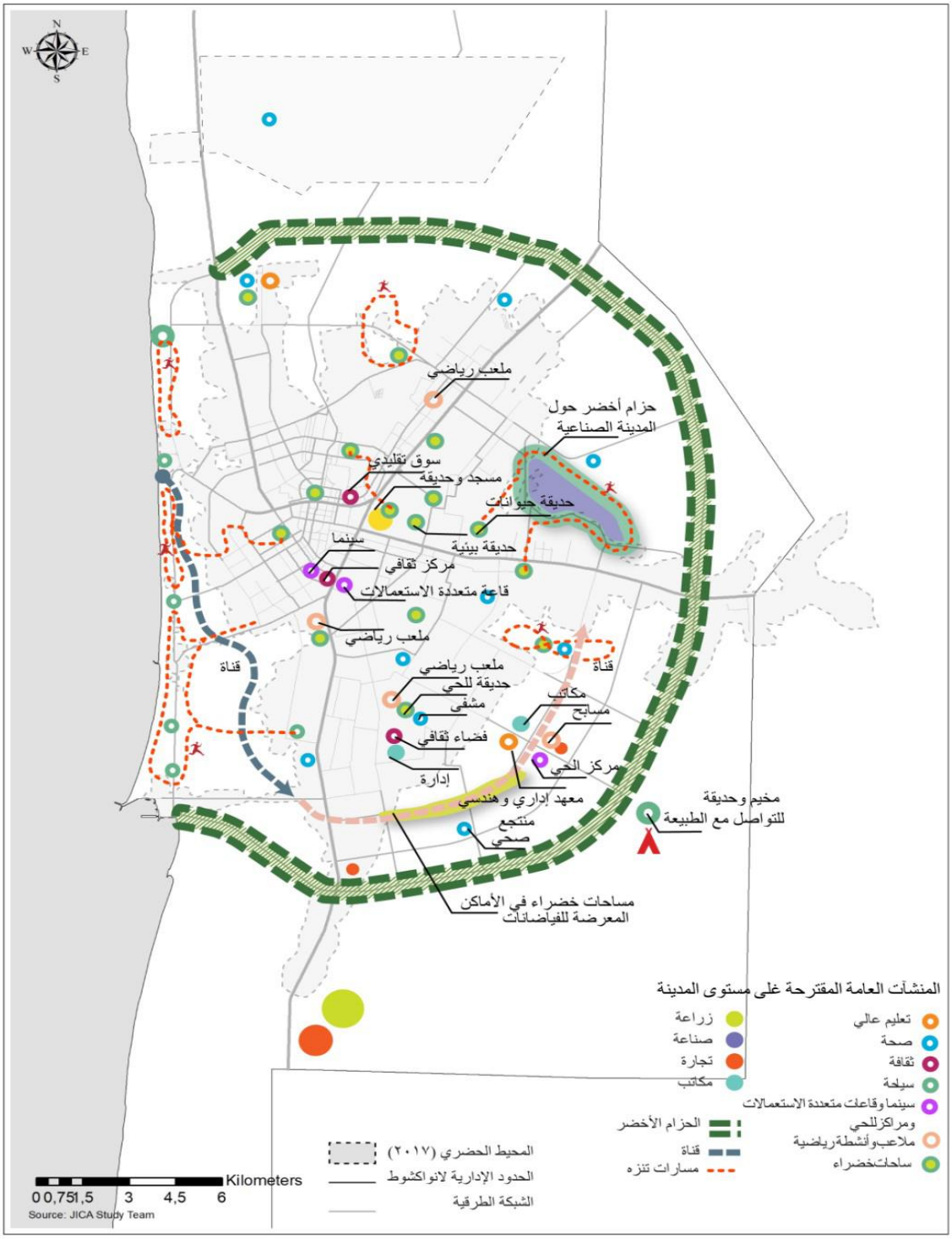

المصدر: المخطط التوجيهي للمدينة، 2018، ص 72.

الخاتمة

استأثرت مدينة نواكشوط منذ نشأتها باستثمارات كبيرة في التنمية الحضرية لاسيما مجال الخدمات والبنية التحتية ما جعلها تتفوق على بقية مدن البلاد فخدمات التعليم بمراحله المختلفة والخدمات الصحية وإمكانية الحصول على المياه والكهرباء وحتى السكن والمساعدات.. كانت أحسن على مستوى العاصمة رغم تواضعها وكذلك فرص العمل، وهو ما جعل من هذه المدينة قبلة لأفواج المهاجرين الداخليين فتضاعف سكانها عشرات المرات مشكلين ضغطا متزايد على الخدمات الشيء الذي يؤكد صحة الفرضية الثانية التي انطلقت منها الدراسة، فموجات الجفاف الذي ضرب البلاد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ولازالت آثاره مستمرة حتى الآن أدى إلى انحباس الأمطار، فاختفت المراعي وندر الكلأ، وهلكت قطعان الماشية، وجف الزرع ليتم بذلك تدمير الأنشطة الاقتصادية الريفية عماد حياة أكثر من 70% من سكان البلاد غداة الاستقلال، وهو ما هيأ لانطلاق هجرات داخلية واسعة من الريف إلى المراكز الحضرية وفي مقدمتها العاصمة نواكشوط لم يكن التحضر نتيجة تحول طبيعي للبنيات المجالية والاقتصادية والاجتماعية الحضرية بل أملته ظروف دقيقة طبيعية وبشرية عملت على تفكيك مرتكزاته التقليدية دفعت سكان الريف للهجرة صوب المدن التي لم تكن أحسن حالا. مما ولد ضغطا على الخدمات والبنى التحتية وجعلها تعيش أزمات خانقة على أكثر من صعيد من بين ما تتطلب تنفيذ الاقتراحات التالية:

- ✓ تنمية المدن والأقاليم الداخلية حتى يكف سكانها عن الهجرة إلى مدينة نواكشوط، وذلك بإنشاء أقطاب تنموية في الداخل وتنمية الأوساط الريفية.
- ✓ توفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها من الخدمات بشكل جيد على مستوى أحياء المدينة جميعا.
- ✓ النهوض بالأحياء العشوائية المخططة حديثا، والتخلص من السكن العشوائي بتبعاته وآثاره المختلفة.
- ✓ تخطيط النقل الحضري في المدينة.
- ✓ تكثيف النسيج الحضري.

المراجع والمصادر:

1) المكتب الوطني للإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن 1977، 1988، 2000، 2013، وتقديرات أخرى، ، نواكشوط.
2) الوكالة اليابانية للتعاون (جايكا)، المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران SDAU نواكشوط أفقي 2030–2040، نواكشوط. موريتانيا 2018.
3) حليمي عبد القادر، التحضر في موريتانيا، مثلا مدينة نواكشوط، المجلة الجغرافية السورية، المجلد 17، العددان 22 و 23، تموز (يوليو) 1998.
4) ولد المحبوبي سيد عبد الله، الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الملك سعود، الرياض1984.
5) ولد المحبوبي سيد عبد الله، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا (الثنائي الحرج) المطبعة الجديدة، تونس1997.
6) ولد سيدي كواد، النمو السكاني والتوسع العمراني لمدينة نواكشوط منذ عام 1960–2005 (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2008.
7) ولد سيدي كواد، تهيئة الأحياء العشوائية "الكزرات" في مدينة نواكشوط بين إعادة الهيكلة والإيواء 1974– 2018، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، نواكشوط2022.
8) ولد محمد ناصر محمد بباه، من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا؛ نواكشوط نموذجا، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة محمد الخامس آكدال2007.
9) Amextipe., Elaboration d'une stratégie et d'un programme d'amélioration de vie dans les Quartiers spontanés et sous –Equipes de la ville de Nouakchott Rapport N° 3 version finale octobre 2007.
10) Communauté urbaine de Nouakchott;. Diagnostique technique urbaine juillet 2008.
11) Frérot Marie Anne et Ould Mahboubi Sidi Abdoullah, "Du Parcours à la Ville : l'Imprévu" in Espaces et sociétés en Mauritanie, cahier d'URBMA, N0 33, Tours1998.
12) Pitte, J.R, , Nouakchott capitale de la Mauritanie, in Publication du Département de géographie de l'Université de Paris-Sorbonne, N° 5, Paris1977.